اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

سياسات الإغراق في السوق العراقية

القسم الخامس

بغداد / غازي المنشداوي

مناقشات طاولة المدى المستديرة

ضمن محور مناقشات الطاولة المستديرة لموضوعة سياسات الاغراق في السوق العراقية وبعد ان اكمل السيد عبد العزيز حسون مداخلته، طلب السيد عادل النبهاني من الحزب الشيوعي العراقي مشاركته في تلك المداخلات، وقد طرح عدداً من ملاحظاته القيمة وكانت اولى هذه الملاحظات ما يتعلق بمنظمة التجارة الدولية حيث قال ان هذه المنظمة تفرض شروطا معينة على الدول التي تنتمي اليها كعضو عامل فيها وتتمثل هذه الشروط بالطلب من هذه الدول تطبيق وارتضاء جميع القوانين والقرارات الاقتصادية التي تتعارض مع الدول الاعضاء حتى تتناسب مع القوانين المعمول بها في تلك الدول والهدف هو تصفية القطاع العام وكل الانجازات التي حققها ورفع الدعم عن السلع وسيكون المتضرر من ذلك الفئات التابعة وذوو الدخل المحدود اما الملاحظة الثانية فكانت حول سياسة الاغراق حيث قال ان سياسة الاغراق مرتبطة بالنظام الاقتصادي للدولة والسياسة التجارية التي تتبعها وهناك نوعان من السياسات (التجارة الحرة وحماية التجارة) فالتجارة الحرة ستكون فيها السوق مفتوحة على مصراعيها وبدون ضوابط، الامر الذي يؤدي الى دخول سلع ومنتجات قد تكون بعيدة عن المواصفات الدولية وتسبب الضرر بالنسبة للصناعة الوطنية والمنتجات الزراعية لعدم قدرتها على المنافسة ولكون هذه المنتجات ستكون رخيصة الثمن كما هو الحال بالنسبة للسلع الصينية او المنسوجات او الصناعة الجلدية حيث لاتستطيع الصناعة العراقية منافسة هذه الصناعات لرخص اثمانها وارتفاع كلفة الانتاج بالنسبة للصناعة الوطنية الامر الذي يؤدي الى اغلاق المصانع والورش وتسريح العاملين فيها وزيادة عدد العاطلين عن العمل هذا بالاضافة الى ان الحكومة العراقية لاتملك برنامجا اقتصاديا تعمل به لغرض تطوير الانتاج وتطوير القوى المنتجة وحل المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وهو اقتصاد مشوه ووحيد الجانب ويتميز

عادل النبهاني

بالتخلف الاقتصادي اما الملاحظة الثالثة فقد اكد فيها انه من الضروري وضع ضوابط للاستيراد وخاصة فرض الرسوم الكمركية والضرائب على السلع المستوردة سواء الصناعية منها او الزراعية والتي تهدف بالتالي الى تحقيق اهداف اقتصادية ومالية متمثلة بتعزيز ميزانية الدولة وحماية المنتوج الوطني الزراعي والصناعي اما الاستاذ فالح كاظم زاير رئيس جمعية المهندسين العراقيين فقد تطرق الى موضوع السوق العراقية قائلا ان السوق العراقية كانت فارغة قبل احداث نيسان عام ٢٠٠٣ فالمنتج الاجنبي غير متوفر وخصوصا في مجالات معينة تكنولوجية او متطورة وحتى انه كان فارغا من المنتجات الزراعية المستوردة الا ما ندر وهذه السياسة كانت في فترة التسعينيات فترة (الحصار الاقتصادي) كما كان هناك اغراق للسوق في بداية الثمانينيات اتبعه النظام السابق منذ عام (١٩٨٠-١٩٨٢حيث اغرق السوق ببضائع مختلفة ومن مناشئ مختلفة وعرضها في مجالات وفي اسواق متعددة كان الهدف منها دعائياً سياسياً لانه كان يتصور ان مؤتمر عدم الانحياز سيعقد في بغداد وبعد خيبة امله اتجه النظام الى تحويل كل الاغراق الى معارض اقتصادية حيث بدأ يختصر المعامل الانتاجية وخاصة الزراعية الامر الذي اثر وبشكل اقتصادي الى ذهاب الكثير من اموال القطاع العام الى جهات نفعية ذيلية وبعد سقوط النظام تبنت السياسة الامريكية موضوعاً خطيراً جدا هو انهاء دور الاقتصاد العراقي ووضعه في الصف من خلال تدمير كل المؤسسات الانتاجية في القطاع العام وتحجيم دور القطاع

فالح كاظم زاير

الخاص الذي كان اساسا منغلقا او متأثراً بشكل سياسي وعند فتح الاسواق والحدود لكل ما هو ارهابي ابتداء من دخول العناصر التي تهدف الى تحطيم العراق ومنها الوضع الاقتصادي لذا فاننا نلاحظ ان رؤوس الاموال التي دخلت الى العراق وانا أؤيد من تحدث بهذا الموضوع قد اسهمت في غسيل الاموال اضافة الى هذا ارادت ان تمتص كل القوة الاقتصادية التي كانت تتمثل بالمبالغ التي دفعت من قبل الامريكان الى جهات اخرى قد سحبت من خلال اغراق السوق لتوظيفها في عمليات الارهاب ونحن نعرف بشكل دقيق جدا ان الذين يسيطرون على السوق التجارية ليسوا بوطنيين حقا اما الصناعيون فهم مبتلى عليهم منذ التسعينيات ولحد الان وما ذكره الاستاذ نزار فهو خطر جدا وهو تحويل وزارة الصناعة الى جهة غير منتجة أي ان تكون راعية وهذا اخطر ما يكون في السياسة الاقتصادية لانها تستهدف هدم الاقتصاد العراقي ومعناه ان نكمل على البقية الباقية من المؤسسات الانتاجية في القطاع العام. اذن اين نذهب نحن اذا كانت سياسة الدولة والحكومة تذهب بهذا الاتجاه ونحن لاحظنا ذلك منذ تولي الوزير الاول لوزارة الصناعة ولغاية الان ما يتم في اروقة الوزارة هو تنفيذ للمخططات التي تحسب لهذا البلد من تحطيم للقطاع العام اما ما كان هناك من قوانين لدعم القطاع الخاص من قبل وزارة الصناعة المتمثلة بالمديرية العامة للتنمية الصناعية فالملاحظ ان هذه المديرية اصبحت اسما فقط لادور لها ولديها قانون لم يفعل فاين هذه المديرية من الصناعيين. اذن اغراق الاسواق لم يأت منفردا وانما هو متزامن مع قرارات متعددة كان هدفها تدمير الاقتصاد العراقي، لنسأل انفسنا عند اغراق السوق في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ حيث لم يبق منزل دون ان يمتلك جميع الاجهزة الكهربائية والالكترونية والسؤال هنا هل كانت هذه الاجهزة تعمل بكفاءة والجواب على ذلك ان المنتج العراقي الذي كان موجوداً في القطاع المختلط يضاهي كل المنتجات الموجودة في الاقاليم المحيطة بالعراق ففي الصناعات الالكترونية كان العراق هو السيد في الانتاج وكذلك في الصناعات الخفيفة وفي الصناعات الانشائية خاصة في صناعة السمنت وكان احد الدول المصدرة لهذه المنتجات اذن هناك سياسة تتبع لتحطيم الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاداً أحادي الجانب فقط ويعتمد على الموارد النفطية وعديمة الجدوى من خلال سياسات المؤسسات النفطية العالمية التي تصعد او تخفض من اسعار البترول اذن سيكون اقتصادنا متأثراً بسياسات الدول الرأسمالية التي هي تسيطر على سوق النفط من هذا ننطلق ان على الدولة بكل مؤسساتها بدءا من الحكومة بان تشرع القوانين وترفعها الى مجلس النواب لاقرار قوانين تلائم اقتصادا يعتمد على القوة المحلية والقوى في الداخل وليست القوى الاقتصادية المرتبطة بالرأسمالية الدولية فنحن اتبعنا سياسة للدخول مع منظمة التجارة العالمية او البنك الدولي خصوصا بعد زيادة اسعار المحروقات التي رفعت بشكل مباشر كل اسعار السلع والخدمات معا. كل الاسعار المنتجة محليا اضافة الى هذا فان الدولة لم تعالج لحد الان مشكلة كبيرة جدا حيث تحدث زميلي ان هناك ثمانية ملايين عامل٥٠٪ معطل منهم أي اربعة ملايين انسان عراقي عاطل رغم ان لديه امكانية للعمل اضافة لذلك نشاهد الاربعة ملايين الاخرى تضم بطالة مقنعة لان السياسة الاقتصادية في بداية أول حكومة بعد سقوط النظام كانت تتبع مبدأ اجلس في بيتك ونحن نرسل لك راتبك هذه كانت البداية وتستمر المأساة لنرى بان الكهرباء والمحروقات بدأت تؤثر في الصناعة لانه لايوجد انتاج بدون طاقة فالطاقة عامل مهم وعند إيقاف الطاقة فلن يكون هناك انتاج اضافة الى ذلك فان السوق اغرقت بمنتجات زراعية من دول الجوار وغاب عن السوق الانتاج المحلي فالمئات من البساتين تركت واشجار النخيل ليس هناك من يرعاها ونشاهد اناساً تخندقوا في وجه لم يألفه العراق تخندقوا باشكال طائفية واصبحوا يجلسون في خيم للحديث عن هذه المسألة وتركوا الانتاج وهذا ما جعل الاسواق تمتلئ بالمنتجات الزراعية المستوردة في ظل غياب الانتاج المحلي وخلال فترة السبعينيات والثمانينيات كان على العراق ان يمتلك عدداً من الكفاءات العلمية والانتاجية وعدداً من المؤسسات الانتاجية في القطاع العام حيث حددت وانشئت هذه المصانع وتم خلال فترة الثمانينيات اخراجها من الموازنة الاقتصادية للدولة الامر الذي ابقاها عرجاء خلال فترة الحصار كما ان هذه المؤسسات حصرا بعد عام ٢٠٠٣ قد نهبت عن بكرة ابيها، اذن هذه المؤسسات التي صرفت عليها المليارات سرقت في غفلة. لدي ملاحظة اخرى فقد ذكر احد الزملاء بانه لا توجد هناك جهة مسؤولة عن بناء السياسة الاقتصادية او ما شابه ذلك أي بمعنى آخر لا توجد هناك جهة مسؤولة عن عملية الاغراق الحكومية أي بمعنى ان الانفلات باق الى ما لانهاية وعملية الاغراق من الممكن ان تحدث حتى بالسلاح حيث كان السلاح يباع سابقا بسعر متدن اما الان فقد اصبحت تجارة السلاح رائجة اذ لاتوجد مسؤولية لدى الدولة تجاه بناء اقتصاد قوي وقد يتساءل البعض منا عن عمل اللجنة الاقتصادية وما هو دورها وهل هي مسؤولة عن وضع الاقتصاد في العراق ام لا وعن النوعيات التي اغرقت السوق فهي نوعيات رديئة جدا الهدف منها تدوير الاموال عندما تاتي من مناشئ مجهولة دون ان يكتب عليها جهة المنشأ.

موريتانيا تنشئ مجلسا أعلى للسياسة النقدية

قررت موريتانيا إنشاء مجلس أعلى للسياسة النقدية يعهد إليه بتطبيق وضبط سياسة الحكومة في هذا المجال، ومحاربة الانحرافات المالية.

وقال محافظ البنك المركزي الموريتاني كان عثمان إن إنشاء هذا المجلس يمثل إصلاحا جوهريا من شأنه تعزيز استقلالية ومسؤولية المؤسسات المالية وتحقيق مزيد من الشفافية والتسيير الحسن.

وأضاف عثمان خلال مؤتمر صحفي عقده مساء أمس بالعاصمة نواكشوط أن هذا المجلس سيشكل من سبعة أعضاء من ضمنهم محافظ البنك، ومساعده وستة آخرون يعينهم رئيس الدولة بناء على اقتراح من رئيس الوزراء ووزير المالية ومحافظ البنك.

وأعلن إقرار المجلس العسكري الحاكم أمس تعديلات واسعة في النظام الأساسي للبنك المركزي تم بموجبها تحديد ولاية محافظ البنك المركزي بخمس سنوات، وتغيير أساليب ومعايير تعيين أعضاء المجلس العام للبنك.

وأوضح تحديد هدف ومهمة البنك المركزي بتأمين استقرار الأسعار، ومحاربة التضخم، مشيرا إلى أن القانون الجديد يرفع وصاية الحكومة على البنك، ويحيل المصادقة على حساباته إلى رئيس الدولة، على أن يتولى المحافظ رفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الدولة وإلى البرلمان بغرفتيه دون الوسيط الحكومي.

وقال المحافظ إن المجلس العسكري أقر قوانين أخرى تتعلق بالتمويلات الصغيرة، وتنظيم مؤسسات القرض بهدف زيادتها وتوسيعها، من أجل مكافحة الفقر وتوسيع دائرة العرض لصالح السكان الأكثر فقرا.

وأشار إلى قرار اتخذه صندوق النقد الدولي خلال الأيام الماضية تستفيد بموجبه موريتانيا من تسهيلات في مجال مكافحة الفقر، وتحقيق نمو أفضل.

وأثنى عثمان على قرار صندوق النقد معتبرا أن المهم فيه ليس ما يتيحه من موارد فقط، وإنما لكونه يمثل اعترافا من الصندوق بجودة التسيير المالي خلال الفترة الماضية، مؤكدا أن ذلك أمر مشجع لمستقبل اقتصاد بلاده.

فنزويلا تدرس بيع النفط باليورو بدل الدولار

عبّر وزير الطاقة الفنزويلي رفائيل راميريز عن اهتمام بلاده بسعي إيران للطلب من مشتري نفطها الدفع باليورو مشيرا إلى أن فنزويلا ستدرس تطبيق نفس النهج.

وجاءت تصريحات راميريز للصحفيين في كراكاس ردا على سؤال عن النموذج الذي تتبعه إيران في تحصيل الإيرادات النفطية.

وأعلن مسؤولون في طهران أمس أن إيران رابع أكبر منتج للنفط في العالم، تطلب من مشتري خامها الدفع باليورو بسبب ضعف الدولار.

وذكرت شركة النفط الوطنية الإيرانية أن طهران مازالت تسعر مبيعاتها من النفط بالدولار إلا أنها تحصل ٥٧٪ من إيرادات صادراتها باليورو.

يشار إلى هبوط الدولار في وقت سابق من الشهر الجاري إلى أدنى مستوياته خلال عشرين شهرا مقابل اليورو.

وقد وقعت فنزويلا أمس ست اتفاقيات تعاون مع ماليزيا تتضمن قيام شركة النفط الماليزية بترونـاس بالتنقيب عن النفط وتكريره وإنتاجه.

راتو يدعو دول المغرب العربي لمضاعفة الإصلاح المالي

دعا رئيس صندوق النقد الدولي رودريغو راتو الدول المغاربية إلى مضاعفة جهودها في المجال المالي وتعزيز التعاون بينها.

وأكد راتو في مؤتمر صحفي بالعاصمة المغربية الرباط بعد اختتام أعمال مؤتمر خاص بإصلاح القطاعات المالية والاندماج المالي في بلدان المغرب العربي على انتهاجها سياسات عملية وإجراءات لتجاوز التحديات التي تواجهها في الجوانب الاقتصادية والمالية.

وقال وزير الاقتصاد المغربي فتح الله ولعلو إن المشاركين في المؤتمر اتفقوا على برنامج عمل يقضي باستمرار نهج الإصلاحات اللازمة لتطوير القطاعات المالية ودعم النظام المصرفي.

وعقد المؤتمر بهدف دعم التعاون الاقتصادي الإقليمي في المجال المالي ومواصلة جهود تسيير التجارة بعد المؤتمر الماضي المنعقد بالجزائر في تشرين الثاني العام الماضي.

وشارك في المؤتمر وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية للدول المغاربية.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الحادي والثلاثون بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢١ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣٦٠
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٣٥٨
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١,٢٥٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١,٥٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	١,٢٥٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	١,٥٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-
أ- سعر البيع للحوالات (١٣٥٨) دينار/دولار
ب- سعر البيع النقدي (١٣٧١) دينار /دولار
٢- الكمية المباعة حوالة بمبلغ (٣٠٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٩٥٠,٠٠٠).